الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

يناقش أوضاع مدينة صباح الأحمد وهيئة الطرق اليوم

مجلس الأمة اعتمد الحساب الختامي «2016-2017» لثلاث

■ الرئيس الغانم: سنحقق في موضوع قيام عضو في «التشريعية» بإحالة تقارير دون توقيع الرئيس أو المقرر

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس على مشاريع قوانين اعتماد الحساب الختامي لثلاث جهات حكومية عن السنة المالية «2016-2017» ومشروع قانون بربط ميزانية جهتين منهما للسنة المالية «2018-2019» وقرر إحالتها إلى الحكومة.

والجهات التي وافق المجلس على ميزانياتها هي الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة إضافة إلى مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشاريع قوانين الحسابات الختامية ومشاريع قوانين ربط الميزانيات بموافقة 34 عضوا وعدم موافقة 15 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 49 عضوا.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشان مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لـ«هيئة الاستثمار» عن السنة المالية «2016-2017» فإن المصروفات بلغت 55,151,235 دينار في حين بلغت الإيرادات 109,512 دينار ،وجاء في التقرير أن زيادة المصروفات بلغت عن الإيرادات مبلغ 55,041,723 مليون دينار وقد تم تغطية الزيادة في المصروفات من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية «وزارة المالية - الحسابات العامة» للسنة المالية «2016-2017».

ووفقا لتقرير لجنة «الميزانيات» البرلمانية بشان مشروع قانون ربط ميزانية «هيئة الاستثمار» للسنة المالية «2018-2019» فتقدر المصروفات بمبلغ 45,079,000 دينار في حين تقدر الإيرادات بمبلغ 135,000 دينار ،وقدرت الزيادة في المصروفات عن الإيرادات بمبلغ 44,944,000 دينار وتغطى من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات العامة» للسنة المالية «2018-2019».

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشان مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لـ«مؤسسة البترول» عن السنة المالية «2016-2017» فإن الإيرادات بلغت 17,118,004,000 دينار في حين بلغت المصروفات 15,677,060,000 دينار.

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «توزع الأرباح الصافية للمؤسسة وشركاتها التابعة عن السنة المالية «2016-2017» وقدرها 1,440,944,000 دينار وذلك على النحو التالي: «1» 144,094,000 دينار احتياطي عام.

ووفقا لتقرير لجنة «الميزانيات» البرلمانية بشان مشروع قانون ربط ميزانية «مؤسسة البترول» للسنة المالية «2018-2019» فتقدر الإيرادات بمبلغ 18,665,811,000 دينار في حين تقدر المصروفات بمبلغ 17,904,943,000 دينار «ويسمح للمؤسسة بالتجاوز في تكلفة شراء النفط الخام والغاز والمنتجات «التكاليف المتغيرة» بشرط أن يقابلها زيادة في إيرادات المبيعات». وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «تقدر الأرباح الصافية للسنة المالية «2018-2019» بمبلغ 760,868,000 دينار وتوزع وفقا لنص المادة 12 من المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشان مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لـ«صندوق المشروعات» عن السنة المالية «2016-2017» فإن الإيرادات بلغت 0 دينار في حين بلغت المصروفات 3,902,238 دينار.

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «بلغ التمويل من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية «وزارة المالية - الحسابات العامة» عن السنة المالية «2016-2017» للحساب الختامي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 3,902,238 دينار».

من جهته أعرب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في مداخلة له عن شكره لأعضاء مجلس الأمة على ما أبدوه من ملاحظات مؤكدا حرص قيادات الشركات التي ورد ذكرها في تقرير لجنة «الميزانيات» البرلمانية على التواجد في الجلسة للاستماع إليها والعمل على الأخذ بما جاء فيها ومعالجتها.

وقال الدكتور الحجرف ان كل ما تفضل به النواب محل نظر المسؤولين في الجهات المعنية كل في موقعه.

من جهته عبر وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي في مداخلة مماثلة عن شكره للنواب على ما طرحوه من آراء وملاحظات مؤكدا جدية الجهات التابعة له في متابعة ومعالجة ما ورد من ملاحظات لديوان المحاسبة والجهات الرقابية.

وافق مجلس الأمة الكويتي في جلسته العادية اليوم الثلاثاء على رسالتين واردتين إليه ضمن كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ومن تلك الرسائل التي وافق عليها المجلس رسالة من رئيس لجنة الإسكان البرلمانية النائب فيصل الكندري يطلب فيها إحالة التقرير رقم «38» للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بشان مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض السكني إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية لارتباط موضوع الاقتراح بقانون المشار إليه باقتراحات مشابهة تضمنها التقرير التاسع عشر للجنة الإسكان البرلمانية الذي سبق أن أحيل إلى لجنة «المرأة» البرلمانية بجلسة السادس من فبراير الماضي.

ووافق المجلس على رسالة أخرى من النائب خليل الصالح يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية دراسة الأسس المالية التي بني عليها برنامج الاستدامة المالي والاقتصادي على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في هذا الشأن في بداية دور الانعقاد المقبل.

ورفع الغانم الجلسة على أن يستكمل المجلس جلسته في الساعة التاسعة من صباح اليوم الأربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رئيس السن النائب عادل الدمخي يرفع الجلسة لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يفتتح جلسة اليوم.

تلاوة أسماء الحضور والغياب . المعتذرون عن عدم الحضور الى الجلسة:الشيخ جابر المبارك، الشيخ ناصر الصباح،الشيخ خالد الجراح،الشيخ باسل الصباح،خالد الروضان،جمعان الحربش،الحميدي السبيعي،وحمود الخضير،حمد الهرشاني.

مجلس الأمة يناقش الرسائل الواردة.

علي الدقباسي: ندعو الله أن يوفق سمو الأمير في عمله في المحافل العربية والدولية ومساعيه في جمع الصف الخليجي.

خليل الصالح: هل هناك زيادة لرواتب الكويتيين منذ خمس سنوات.. رغم التضخم الذي نعانيه؟

■ نايف الحجرف: نثمن لأعضاء المجلس ما أبدوه من ملاحظات وحريصون على الاستماع لها بإصغاء

■ كل ما تفضل به النواب محل نظر المسؤولين في الجهات المعنية للعمل على الأخذ به ومعالجته

■ بخيت الرشيدي: متابعة ومعالجة ما ورد من ملاحظات لديوان المحاسبة والجهات الرقابية

أنس الصالح متحدثا خلال الجلسة

■ الوزير الرومي: سنوافي المجلس بقرار إلغاء هيئة الطرق فور انتهاء اللجنة الاقتصادية من دراسة الموضوع

■ الدقباسي: ندعو الله أن يوفق الأمير في عمله في المحافل العربية والدولية ومساعيه لجمع الصف الخليجي

■ خليل الصالح: لماذا ليس هناك زيادة لرواتب الكويتيين منذ خمس سنوات.. رغم التضخم الذي نعانيه؟

ابتسامة من القلب بين الصبيح والهاشم

بخيت الرشيدي يدلي بدلوه

متابعة نيابية